الوظيفية وتحولات البنية في رسالة سيبويه

د/ دليلة مزوز
جامعة بسكرة

1. أقسام الكلم - أول لبنات الكلام عند سيبويه:

تبنى سيبويه منهجا معرفيا شاملا في نظرية الرسالة[1] التي وزعها على سبعة أبواب نحوية، هي خلاصة ما في النحو العربي من تقعيد واستعمال، إذ تقوم هذه الأبواب على أسس علمية منتظمة تنطلق من باب الكلم الذي وسمه سيبويه بالعلم، وهو إدراك نحوي وظيفي. يتجدد في ثلاثة مسارات لغوية لها ما يفسرها على مستوى التجريد. فعلمه بالكلم يتلخص في أنه "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".[2]

لقد أشار للاسم بدلالة العموم دون أن يحده، وترك المجال للمتصورات، وإنما اكتفاؤه بهذا التصنيف اللغوي الذي يلخص فيه ما في الكون من موجودات، إنسان وحيوان وجماد، لأنه فصل الحديث فيه في ثنايا الكتاب، وعمد إلى الاستعمال اللغوي وبسط منه أمثلة كثيرة على الرائي أن يتبينها ويدرك خصائصها ثم إن هذا الإلماح التمثيلي "موسوم بأقصى درجات التجريد والتمثيل الشكلي".[3]

أما الفعل فقد خصه بتعريف وظيفي ركز فيه على البنية والزمن اللذان تتوسعان بحكم الانتظام في التركيب، وتتولد عنهما بثبات شفافية كثيرة وأزمنة متعددة؛ فالأزمنة الثلاثة التي أشار إليها سيبويه هي إطار نظري تصنيفي مبدئي.

أما الحرف فقد وصفه سيبويه بالإشارة إلى قسيميه الاسم والفعل، وجعله عنصرا تابعا لهما، يتصف بصفاتهما ويتم فيه معناهما.

---

[1] مصطلح أطلقه الزجاجي في إيضاحه ص 41، وقد وصفه ابن جني بالخطبة، ينظر: الخاطريات ص 23.

[2] الكتاب، ج1، ص 12.

[3] المصف عاشور، في نظرية العامل النحوي وبنية الجملة العربية (مقال) بمجلة دراسات لسانية، تونس، م1، 1996، ص 40.

لقد تبين الغرض من تصنيف سيبويه القائم على أساس الاختلاف والتقابل ،فما يفيده الاسم لا يفيده الفعل والحرف، وكذلك شأن الفعل والحرف، فكل منها وجد لوظيفة دقيقة تتحدد بعد صياغة البنية الشكلية، كما ترمي إلى ضبط مقاصد الكلام في ثلاثة اتجاهات.

إن أغراض سيبويه كانت واضحة، تجلت في وضع خطوات المنهج النحوي المتسم بالتصنيف والوصف وبيان الوظيفة، كما أنه وضع المنطلقات النظرية وعلى النحوي الامتثال إلى قيودها وأحكامها.

فالكلمة العربية تتأسس من ثلاثة محاور، يدور المعنى فيها وحولها ويستقر القصد عندها. ثم إن هذه الأجزاء "لا تتبلور خصائصها ومعالمها النحوية إلا في النظام حيث يقع إنجازها وبناؤها".[1]

2. الإعراب إجراء وظيفي:

تتوزع المجاري الثمانية لتشكل نماذج تركيبية متناسقة، فالضم والفتح والكسر جاريان في الحروف، وبعض الأسماء والأفعال. والنصب والرفع والجر، جاريان في الأسماء وهي من علاماتها، على الرغم من تشابكها وتفرعها، فهي تنتظم في وظائف لتحقق هدفا واحدا وهو قصد المتكلم.

فالذي يميز نماذج سيبويه في رسالته هو الأخذ بالاستعمال اللغوي، ثم تجريده باعتماد قواعد ضابطة . وعلى هذا جاءت أحكامه على نوعين: حكم الأصل نحو: علامات الإعراب والبناء، إعراب الاسم والفعل المضارع، وحكم الفرع المحمول على الأصل نحو: حمل فعل الأمر على الأسماء المبنية، وحمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

فالأحكام في هذا الباب جاءت واضحة مفسرة ومباشرة، تراوحت بين التخصيص والتعميم لا سيما في باب مجاري أواخر الكلام ، إنه نظام شكلي مواز، ينهض على توجيه الكلمة وضبط المعنى، وإرساله عبر الكلام.

وهو أيضا نظام "علاماتي تفسيري، يتميز بالحركة الفاعلة التي تعمل دوما على نقل المعنى من داخل التركيب إلى خارجه، بعد انتقال الأثر من أول الكلمة إلى آخرها".[2] إنه يعلن عن ميلاد المعنى بعد ائتلاف الألفاظ.

فالحركات الإعرابية ذات أبعاد وظيفية ألمح إليها سيبويه، تعمل على تنظيم الكلام وترتيب عناصر الجملة، وتبيين أنواعها وأصنافها، وتحديد

---

[1] المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 29.

[2] دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص 79.

مقاصدها وأغراضها، إنها تقبض أعناق المعنى اللامنتهي، وترتبط بالعامل الذي لا يمكن أن تخرج عنه في عملها. يقول سيبويه: "وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فعله فيه من العوامل".[1]

إن وصف سيبويه لظاهرة الإعراب لا ينفصم عن مبدأ الطبيعة القائمة على ثنائية الأصل والفرع، والثابت والمتحول، إنه يعلن عن أساسيات النظام اللغوي الذي سيعمد إلى شرحه بأمثلة الاستعمال اللغوي في ثنايا الكتاب.

ولعل السبب الذي دفعه إلى انتقاء مثل هذه الأبواب ليبثها في مقدمة الكتاب هي أنها الأصول العلمية المبدئية للنظرية النحوية العربية؛ فالنظر النحوي يقوم على أساس الكلمة ومجراها وعلاقاتها، وضوابط اللفظ بالمعنى فيها، وتحرك المقصد وارتباطه بهذا كله.

والوظيفة الإعرابية تنشأ من نوايا المتكلم، وتتوجه إلى إبرازها والإعلان عنها عن طريق التأليف من أصغر الأشكال إلى أكبرها. وهي باب من أبواب التوسع في الكلام، إذ تجمع بين خاصيتين هامتين هما: الاختزال الشكلي والاسترسال المعنوي. المبين في الأبواب الآتية: باب المبتدأ وباب الخبر، وباب الفاعل، وباب الفعل المضارع، وباب الصفة، كلها مرفوعات تحمل إشارة الرفع، ولكنها تختلف من باب إلى آخر في الوظيفة بخاصة؛ ذلك أن الشكل العام لا يكاد يفترق كثيرا لاسيما بين الخبر والصفة، لأن سمات الكلمات السابقة تندرج ضمن الاسم، أما من حيث الدلالة فإن البناء الكلي للجملة يختلف من جملة اسمية إلى جملة فعلية، ويظهر هذا الفرق أيضا داخل الجملة الاسمية ذاتها أو الفعلية بورود ضوابط شكلية نحو: الموقع أو النوع أو العدد، بالإضافة إلى التنويعات السياقية التي يلونها موقف المتكلم وحضور المتلقي.

الرفع أصل في الكلام، يوحي بابتدائيته، وهو سمة أكثر الأبواب النحوية، وهو "أول الإعراب لأنه سمة الفاعل والمبتدأ وماضارعهما".[2]

ويرى ابن جني أن الرفع أصل يتفرع عنه النصب والجر، ويفرد "أن الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه لأنه بداية وأصل ووجد الأصل مرفوعا".[3]

3. المسند والمسند إليه علاقة وظيفية خالصة:

---

[1] الكتاب، ج1، ص 13.

[2] الزجاجي، الإيضاح في عمل النحو، ص 124.

[3] سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، 1985، ج2، ص 488.

إن حديث سيبويه عن هذه الثنائية في الكلام، حديث عن علاقة ذهنية تتحقق قبل صوغ الكلام وتشكيله باللفظ، فالإسناد جوهر النحو العربي، ذلك أنه علاقة تأسيسية مركزية تقوم عليها كل التراكيب العربية، وتشتد بها، فالإسناد مطروح على عدة مستويات، مستوى الجملة الاسمية، ومستوى الجملة الفعلية، ثم نقطة التعالق بين هاتين الجملتين للتوسع في الكلام.

والإسناد عند سيبويه علاقة محورية تأسست بين عنصري الجملة: المسند والمسند إليه، وهو تقييد للثاني وتعليق له ، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بد".[1] ثم إنه وصف في كل الكتاب بالإخبار وهذا ما بينه السيرافي في شرحه للكتاب عارضا وجوه الإسناد يقول: "فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه وذلك على وجهين: فاعل وفعل كقولك: قام زيد وينطلق عمرو واسم وخبر كقولك: زيد قائم، وإن عمرا منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه".[2]

تعكس هذه الأوجه الأربعة سياقات الكلام وتنوعه، واختلاف المعنى من شخص إلى آخر، وتفسر عملية التواصل بين المتكلم والسامع. "طرف عالم /عارف/ متكلم، وطرف جاهل /غير عارف/ سامع".[3]

إذ يتوجه الطرف الأول بالوصف والتحليل الوظيفي إلى الطرف الثاني لينقل المعلومة الجديدة إليه عن طريق المسند (الفعل والخبر)، وهما عنصران يأتيان في مرتبة ثانية من حيث الموضع التركيبي، أما أهميتها فإنهما لا يمكن الاستغناء عنهما، فالفاعل يحتاج إليه الفعل ويعقد معه جملة، والمبتدأ يحتاج إلى الخبر ليفسره. فسيبويه يرى في المسند والمسند إليه جزئين يشكلان كلا واحدا. يقول: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة".[4]

يحمل هذا النص ملمحا وظيفيا مفاده أن المبتدأ عنصرا مجهولا، نكرة، لا يتضح مراده إلا بالإخبار، فهو بمثابة العدد واحد الذي لا يستغني عن بقية

---

[1] الكتاب، ج1، ص 23.

[2] شرح الكتاب، ج2، ص 59.

[3] دليلة مزوز، المنحنى الوظيفي في رسالة سيبويه (مقال) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 30، 2010م، ص 228.

[4] الكتاب، ج1، ص 24.

الأعداد، وكالنكرة التي تبقى غامضة لمستعمل اللغة. فالكلام يبدأ غامضا مستغلقا وتأتي عناصر مرتبطة لاحقة تزيل الغموض والاستغلاق نحو الخبر والفعل.

إن هذه الرؤية النحوية تفسر ما في الكون من ثنائية، جاهل/عالم، عالم الغيب/عالم الشهادة، مجرد/محسوس.... وتعمل على الإحاطة بكل ما يجول في فكر الإنسان العربي الناظم للغة العارف بأسرارها.

لقد عمل النحاة وعلى رأسهم سيبويه على رصد كل المستويات التركيبية التي تترجم الحالات النفسية والفكرية للمتكلمين. وظفروا من خلال تنويع الوظائف واختلاف المواضيع على عديد الأنماط التي تفسر التراكيب المبنية للمعلوم، والتراكيب المبينة للمجهول. ويتحكم في توليدها الفعل الذي يتمتع بقوة العمل والتأثير، وبيان هذه الأنماط فيما يلي:

1. **النمط الأول: فعل + فاعل + مفعول به ← قرأ الأب الجريدة.**
2. **النمط الثاني: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 ← أعطيت الناجح جائزة.**
3. **النمط الثالث: فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 + مفعول 3 ← أعلمت الطالب الامتحان قريبا.**

وتتحول البنية في المبني للمجهول وتضاف أنماط أخرى هي:

النمط الرابع: فعل مبني للمجهول + نائب فاعل ← كتب الدرس.

النمط الخامس: فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول ثان ← أعطي الناجح جائزة.

النمط السادس: فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول ثان + مفعول ثالث ← أعلم الطالب الامتحان قريبا.

فالمعنى مختزن في المسند والمسند إليه، وتقوم تحولات البنية بإخراجه، فيظهر أثره في تنوع التراكيب وتعدد الأنماط. ثم إن قوة التركيب المبني للمجهول تكمن في الحذف والنقل والتعويض "فهذا المعنى الوظيفي رهين نوع المعنى الذي يختزن في الفعل العامل".[1]

ما يلاحظ على سيبويه عند تفسيره لبعض تراكيب المبنى للمجهول أنه لا يجد فرقا بينهما وبين التراكيب المبنية للمعلوم نحو: ضربت زيدا وضرب زيد.

---

[1] **المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات الآداب منوبة، تونس، 2004م، ص 362.**

"وذلك لأن بنية كلا التركيبين واحدة من حيث الوظيفة التي تقوم بها العناصر التركيبية".[1]

لم ينظر سيبويه في مثل هذه التراكيب إلى البنية المعجمية، وعدت التعدية هنا بالنظر إلى البنية السطحية "فلم تكن تنصب على العمق، وتحديدها يعتمد على التركيب، ولا يعتمد ما قد ينسب من خصائص معجمية إلى الفعل".[2]

4. الضوابط الوظيفية للتعدية عند سيبويه:

ينظر سيبويه إلى التعدية نظرة فاحصة دقيقة، ويستند في ذلك إلى ضوابط تركيبية، ويفصل بين ما هو تعدي حقيقي، وتعدي غير حقيقي. فأما التعدي الحقيقي فقد بين شروطه فيما يلي:

1. الفعل هو الذي يفسر التعدية ويصفها بالوقوع المعنوي، يقول: "فإذا قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما. ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ...".[3]

فإذا تعلق الفعل معنويا بالاسم المنصوب، صار تعديا مباشرا مثلما هو مبين في المثال الذي ساقه سيبويه: ضرب عبد الله زيدا إذ أن الضرب وقع من عبد الله على زيد على وجه الحقيقة.

وقد أحسن ابن عصفور وصف هذه العلاقة عندما عرف المفعول به، فقال: "ما كان محلا للفعل خاصة".[4]

2. القصد وتوجه الدلالة، إذ ارتبطت التعدية في التركيب بقصد المتكلم، وعكس هذا المقصد تآلف العناصر الوظيفية وتظافر القرائن، نحو: قرينة الرتبة، والإعراب، والتعدية والإسناد وغيرها...

3. الإسناد: وقد بينه سيبويه بعدة مصطلحات منها: الجري، والاشتغال، والإرادة، إذ تقديم المفعول به لم يذهب بأثر الفاعل، بل بقي متعلقا بالفعل.

---

[1] دليلة مزوز، التركيب المتعدي، أنماطه، دلالته وتطبيقاته في نهج البلاغة للإمام على بن أبي طالب، نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر 2012م، ص 136.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، ط$_2$، 1999م، ص 133-134.

[3] الكتاب، ج$_1$، ص 34.

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، 1980، ج$_1$، ص 161.

ويبدو أن مدار الحديث هنا هو المفهوم العلائقي للوظيفة من حيث ارتهانها بطرفين أو أكثر نحو: علاقة الفعل بالمفعول،[1] وقد عبر عنها الاستراباذي بالمعاني النحوية في الفاعلية والمفعولية والإضافة.[2]

4. التعدية ونعدد الوظائف النحوية: تمثل التعدية بابا واسعا من أبواب النحو الذي تتلاقى فيه كثير من الوظائف النحوية نحو الفاعلية والمفعولية والحالية والظرفية والتمييز، والملابسة، والمعية.

يتصفح سيبويه التراكيب ذات المنصوبات المختلفة، ويسعى لتعليل كل منصوب، فهذا المفعول لأجله نصب تمييزا له عن بقية الأسماء حتى يعرف السبب والعلة التي من أجلها وقع الفعل، وقد شبهه بنصب التمييز.[3]

أما الاستثناء فهو من صنف المنصوبات التي يتعدى إليها الفعل بواسطة وهنا تعدى بأداة الاستثناء "إلا" التي تحمل معنى الاستثناء وتعوض الفعل "استثنى". ووظيفة هذه الأداة هي الدلالة على اطراح جزء من حكم الكل[4] مثلما يرى الخليل، واو حاولنا استبدال الأداة بفعل لتبين لنا معنى كلام سيبويه: "ان يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما".[5]

يساوي سيبويه بين المفعول معه والمفعول به، لأن المفعول به في هذا الباب في معظمه مفعول به تعدى بحرف الجر. يقول: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به".[6]

ومن أمثلة ذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها. فالمعنى الذي نستخلصه من هذين التركيبين هو: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. أن النصب أحدثه الفعلين صنعت وتركت "وأن الواو هنا لم تمنع نصب الفعل الذي قبلها للاسم الذي بعدها".[7]

---

[1] صالح الكشو، خمسة دروس في فقه اللغة العربية، مراكز النشر الجامعي، 2000م، ص 28.

[2] ينظر: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1979م، ج1، ص 17.

[3] الكتاب، ج1، ص 367.

[4] كتاب الجمل في النحو، ص 47.

[5] الكتاب، ج2، ص 310.

[6] المصدر نفسه ، ج1، ص 297.

[7] ينظر: المجريطي القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة ط1، 1984، ص 121.

ومن الأمثلة التي تدل على أن المنصوب بعد الواو مفعول به: مازلت وزيدا، أي مازلت بزيد حتى فعل[1] ويمكن تأويله أيضا بقولنا: مازلت أحث زيدا، واستوى الماء والخشبة أو بالخشبة، فالفعل استوى تعدى إلى مفعول به هو الخشبة، ودل أيضا على أن الماء كان في المستوى نفسه مع الخشبة. ويمكن اعتباره مفعولا به من جهة اللفظ، ومفعولا معه من جهة المعنى، "فالواو التي بمعنى" مع " قد ربطت بين الخشبة والماء في الحدث والزمان وهو الاستواء في الماضي، في حين قام الفعل بنصب الاسم عن طريق الواو".[2]

يقول ابن عصفور: "يأتي المفعول معه بعد الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت وأباك، ألا ترى أن الواو بمعنى "مع" الأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك".[3]

فالفعل ذو دلالات مفتوحة على الوحدات الوظيفية، إنه يكون علاقات متعددة مع الاسم، يحمل إليه الحدث والزمن، ويعطيه الاسم المحل والوظيفة والمعنى الذي لا يكتمل إلا به، فهو العنصر المركزي في التركيب وعملية التواصل، والمتكلم موجه التركيب إلى القصد الذي يريده، فيحمل الاسم وظائف متعددة تفسر أغراضه وتوجهه. مثلما يعمل على مراقبة التركيب ويحفظ نظامه وتوازنه إذا وقع تغيير في بنية الفعل أو الاسم.

5. الجملة الاسمية وتحولات البينية:

تمثل الجملة الاسمية مجالا واسعا ومفتوحا على المعاني الوظيفية، فهي تحقق الإسناد، والإعراب والعمل، وتمثل الرفع أرقى درجات الاسمية وأصلا من أصولها كما يرى سيبويه، نحو: عبد الله منطلق. والرفع مجال اختص به الإسناد وتبين فيه العمل في أوضاعه المختلفة مجردا ومسترسلا مع النواسخ التي تضيف بعدا زمنيا ووظيفيا للاسمين المتلازمين/المبتدأ والخبر.

ويخضع الخبر في هذا المجال الاسمي إلى عديد التحولات نحو: أن يكون اسما مفردا، أو جملة اسمية أو فعلية أو شبه جملة ظرف زمان وظرف مكان. أما المبتدأ فالصفة الغالبة فيع أنه ركن قار لا يتغير، لأن المعلومة فيه ثابتة ذات

---

[1] الكتاب، ج1، ص 298.

[2] دليلة مزوز، التركيب المتعدي، أنماطه، دلالته، وتطبيقاته في نهج البلاغة للإمام علي –رضي الله عنه، ص 145.

[3] المقرب، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1984، ج1، ص 153.

معرفة سابقة عند المتكلم والسامع، ويبقى الخبر محل الفائدة، ويحمل شحنات المعنى المختلف ليفيد به السامع.[1]

يساوي سيبويه بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من حيث المواضع وعدد الوحدات الوظيفية، فالفعل لا يستغني عن الاسم، فكذلك المبتدأ لا يستغني عن الخبر لوضوحه به، إذ لا يمكن تشكيل جملة دون استكمال طرفي الإسناد، فالثنائية هنا ضرورة لغوية بل كونية ملحة يفرضها الاستعمال اللغوي، وهي تعكس عملية التواصل اليومية التي تحدث بين المتكلم والسامع.[2] وفي الكتاب يبدو هذان الطرفان نموذجيان على علم واسع باللغة وقوانينها، واللغة تسعى من خلالهما فيما عرضه سيبويه إلى النمذجة.

نلحظ من خلال النماذج التي عرضها سيبويه في باب المسند والمسند إليه ضوابط عامة تنتقل من الاستعمال إلى التجريد والتعميم، فهو وصف دقيق لواقع لغوي ينحو أن يكون قانونا أبديا للغة العربية. فالبنيات المعروضة للتحليل تتحرك في مجال واسع تنتقل فيه الاسمية إلى جملة فعلية، ثم تتفرع عنها بنيات كثيرة هي للفعلية والاسمية، ولعلنا نظفر برأي خفي أراد سيبويه أن يبثه ويجعله قانونا عاما وهو أن الجملة الاسمية أصل والفعلية فرع عنها، ويبرر هذا بقانون التحويل الذي تحقق عن طريق دخول عناصر وظيفية فعلية تختلف في قوتها، وفي دلالتها عن الحدث والزمن، نحو: عبد الله منطلق.[3]

وإذا أردت تغيير وظيفة المبتدأ إلى وظيفة المفعول به، فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، فحصل عندك مفعولان هما: "عبد الله" و"منطلقا" وتعلق المكون الاسمي: عبد الله منطلق بـ "المكون الفعلي: "رأيت" وكذا التركيب الآتي: مررت بعبد الله منطلقا، فانفتاح البنية على النصب والجر وهما فرعان للرفع، كما أن الجملة الفعلية فرع عن الاسمية وهنا يتحقق التقابل والتوازي بين تركيبين أساسيين في الكلام العربي؛ التركيب الاسمي والتركيب الفعلي. وقد تتحول الجملة الفعلية الموسعة إلى جملة اسمية تتصف بزمن مقيد بدخول "كان" عليها نحو: كان عبد الله منطلقا. وهنا تقابل آخربين الفاعل والمبتدأ والخبر والمفعول به.

فإذا أعدنا ترتيب البنيات السابقة فإننا نلحظ ما يلي:

---

[1] **الكتاب: ج2، ص 126.**

[2] **يقول سيبويه: "فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بد من الآخر في الابتداء"، الكتاب، ج1، ص 23.**

[3] **المصدر نفسه ،ج1، ص 24.**

1. عبد الله منطلق.
2. رأيت عبد الله منطلقا.
3. مررت بعبد الله منطلقا.
4. كان عبد الله مطلقا.

رجوع البنية الرابعة إلى البنية الأولى الأصل، مع اختلاف في الموضع الإعرابي، فالمبتدأ والخبر في ج (1) وردا في حالتهما الأصلية وهي الرفع، وورد الخبر في ج (4) منصوبا لتعلقه بالناسخ "كان"، أما ج (2) وج (3) فإنهما حالتان للنصب والجر اللتان تحدثان في الجملة الفعلية.

ولعل الذي نظفر به أيضا أن البنية في ج (4) اتصفت بما يلي:

1. انفتاحها على الزمن الماضي الممتد.
2. الإبقاء على الموضع الإعرابي للمبتدأ.
3. انفتاح الخبر على النصب الذي يعد بابا واسعا وركن توسعة يفسر المبتدأ المرفوع والمتعلق بـ "الناسخ كان" إذ يجعل سيبويه هذا التركيب مساو للتركيب المتعدي من بنية فعل + فاعل + مفعول به.

6. المنحى الوظيفي في باب الاستقامة من الكلام والإحالة:

يعرض لنا سيبويه في هذا الباب أضربا من الأمثلة التي تفسر ما يتداول بين الناس من مستويات الكلام تعكس تفكيرهم وقدرتهم على الاستعمال اللغوي مع اختلافات كثيرة في طريقة التداول يتخللها الصدق والكذب وقد ساق لنا خمسة أنواع للكلام بينها في الأمثلة الآتية:

1. المستقيم الحسن نحو: أتيتك أمس.
2. المحال نحو: أتيتك غدا.
3. المستقيم الكذب نحو: حملت الجبل وشربت ماء البحر.
4. المستقيم القبيح نحو: قد زيدا رأيت.
5. المحال الكذب نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس.[1]

هنا وصف لكل ما يدور على ألسنة الناس ويعكس سلوكاتهم وطبائعهم فمن صادق سوي مدرك لقوانين اللغة، إلى جاهل بضوابطها إلى كاذب "فالمنوال النحوي الدلالي الذي عرضه سيبويه في هذا الباب يتناول بالتقصي ضروب التركيب والعلاقات الدلالية، وكذا ضروب المتكلمين والسامعين".[2]

---

[1] الكتاب، ج1، ص 42.

[2] دليلة مزوز، المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه (مقال) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد 30، 2010، ص 232.

فالمعيار المعروض هنا دلالي تركيبي ، فأما كونه دلاليا من جهة عرض لفكرة الكلام ومحتواه على العقل والواقع، فمنه ما يطابقهما ومنه ما يتعارض معهما. فأما (ج1) ففيه تحقق صدق المعيار بشقيه الدلالي والتركيبي، وأما (ج2) ففيه تعارض زمني بين زمن الفعل الذي يرتد إلى الماضي وظرف الزمن "غدا" الذي يحمل دلالة الاستقبال، وما بين حدث وقع في زمن مضى وانتهى، وقصد لا يمكن تحقيقه بين عنصرين متنافرين في الزمن.

وأما (ج3) فإن استقامة التركيب لا تلغي استحالة الحدث وهو حمل الجبل، وشرب ماء البحر. وفي (ج4) فإن المتكلم هنا يعكس عجزا كبيرا في معرفته باللغة، وقد يكون الشخص من الأعاجم فجهله باللغة لا يتجاوز حدود المعجم، ويرجح أن المتكلم أراد بث فكرة الاحتمال في رؤية زيد، ولكنه لا يحسن التعبير عن فكرته كما يتطلبه قانون اللغة.

وأما (ج5) فقد جمع فيه المتكلم بين التركيبين (ج2) و(ج3) بإضافة عدة عناصر زمنية نحو: سوف، وأمس إلى التركيب الموصوف بالمستقيم الكذب: أشرب ماء البحر. أحدث ارتباكا كبيرا في البنية والمعنى.

وتصويب الجملة يكون بإبعاد منهما العنصرين الأخيرين منهما "البحر"و"أمس"فتصير الجملة: سوف أشرب ماء. مفتزحة على زمن الاستقبال وتفسر حدث الشرب.

وعليه فإن سيبويه أورد وصفا دقيقا لواقع لغوي وبين لنا أصناف المتكلمين، ووضع بين أيدينا عدة معايير لضبط الكلام وتمييز صحيحه من فاسده وهي: معيار الصدق والكذب، ومعيار الضبط النحوي، وثالثها: معيار الضبط الدلالي. ومن ثم نخلص مع الوظيفيين إلى أن الربط في التركيب العربي يحكمه التآلف بين عناصر التركيب والسياقات المحيطة بها. "فالروابط البنيوية متعاونة مع التحديدات السياقية ستنتج التركيب الأساسي المقبول نحويا ودلاليا".[1]

إن المتكلم في أية لغة كانت لا يمكن أن يستغني عن استقامة التركيب وسلامة المعنى؛ ذلك أن هذا الأمر مبثوث في كل لغات العالم ومنذ البدايات الأولى للتقعيد النحوي، ومن ثم وجدنا سيبويه ينحو بفكره نحو وضع نظام واصف للغة العربية يراعي فيه التركيب والمعنى معا.

---

[1] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م، ص 68.

فالتحليل للتراكيب المنتقاة مبني على التقابل بين المقبول واللامقبول وبين الأصل في الكلام العربي وما خالفه وخرج عنه ووصفه بالمحال. فالمقابلة بين الاستقامة والإحالة توحي لنا بواقعين لغويين هما: واقع لغوي نموذج وهو ما جاء في كتب النحو وحظ عليه النحاة وعلماء اللغة، وواقع لغوي ثان ما يدور بين بعض ألسنة الناس البعيدين عن اللغة وما وضع النحو والاهتمام بارتقائه إلا تفسير لهذا الواقع الثاني الذي كاد يعصف باللغة العربية.

فالمقابلة بين التراكيب الآتية يضع بين أيدينا منهجا وصفيا وظيفيا هاما فإذا وضعنا مثلا: ج1 بمقابل ج3 فإننا نحصل على ما أسلفنا ذكره: الصدق والكذب: وتكون ج2 بمقابل ج4 على تركيبين خاطئين لمتكلم جاهل بضوابط اللغة وقوانينها. ويكون التركيب (5) خارقا لكل حدود اللغة من مخالفة الواقع والأحداث، ليدخل في باب الكلام المحال.

وبذلك تكون نسبة المتكلمين النموذجيين 5/1 انطلاقا من عدد التراكيب الصحيحة التي عرضها سيبويه.

يقودنا هذا التحليل إلى ما جاء به تشومسكي حول الجمل المقبولة والجمل الأصولية؛ فأما الجمل المقبولة عنده هي تلك الجمل الملائمة لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا، والخبرة الثقافية أو الاجتماعية. وأما الأصولية فإنها ترتبط بالكفاية اللغوية لمستعملي اللغة.

وإذا أعدنا تصنيف جمل سيبويه وفق ضوابط النحو التوليدي التحويلي فإننا نحكم عليها بما يلي:

1. الجمل المقبولة والأصولية هي:

- أتيتك أمس.

2. الجمل المقبولة وغير الأصولية وهي:

- قد زيدا رأيت.

3. الجمل غير المقبولة ولكنها أصولية وهي:

- حملت البحر وشربت ماء البحر.

4. الجمل غير المقبولة واللاأصولية وهي:

- أتيتك غدا.

- سوف اشرب ماء البحر أمس.

لقد أدرك سيبويه واقع لغته وتبين ضوابطها الشكلية والدلالية، واهتدى إلى وظائفها المتنوعة، ووضع يده على كل ما يرتقي بها من منهج وفكر، فجاء كتابه خلاصة فكر أمة، استخلص فيه كل التجارب السابقة لمتكلمين نموذجيين وبين بعض الزلات التي يمكن أن يقع فيها متكلم ما في زمن ما ومكان ما.

فالوصف والدقة والشمول خصائص منهجية ميزت رسالته في أبعادها الثلاثة: المعجمية والتركيبية والدلالية.

وارتبط في الرسالة أيضا أولها بآخرها، وكان الإسناد الذي لا يغيب عن كل الأبواب السبعة مع ملاحظة القيم الأخلاقية في الباب الأخير الذي ضم التعليق والدلالة المنطقية واللفظية.

7– القيم الوظيفية والتداولية في رسالة سيبويه:

إن أقصى مايمكن استخلاصه من قيم وظيفية وتداولية من خلال الرسالة ، هي العودة إلى الآراء النظرية التي استنتجها سيبويه ، وتلك التطبيقات اللغوية التي ضمنها الآراء المبثوثة والمسوقة لكي يكتمل القصد من وراء ذلك. فاللغة أيا كانت ذات وجود وظيفي تداولي ؛ فهي وجدت للتواصل بين الناس وحمل أفكارهم وأحاسيسهم إلى بعضهم بعضا.

فعناوين أبواب الرسالة دالة على تبويب محكم ومنهج قويم ؛ إذ يتدرج فيه الباحث من عنصر إلى آخر مع ملاحظة التكامل بين الأبواب النحوية التي تشكل نظرية " فمن أقسام الكلم الأصول إلى إجراءاتها الإعرابية التعاملية ، فإلى التركيب والإسناد والجملة التي تقتضي عقدا بين عامل ومعمول يشغلان محلات التركيب النحوي . وتطرأ على العقد ألإسنادي تغييرات تخص الصياغة اللفظية وأوجه الاستقامة ، وما تستدعيه خصائص الكتابة الشعرية من قواعد صوتية صرفية نحوية "[1].

وهده الأبواب السبعة قامت على اتجاهين : أحدهما وظيفي والآخر تداولي . فأما الاتجاه الوظيفي فيمكن إبرازه في القضايا الآتية:

1- الوظيفة المعجمية : أول ماقام عليه النحو السيبويهي هو الأساس المعجمي المتمثل في في الكلم وأقسامه، ومجاريه ،ثم بيان العلاقة التي تربطه ، وهي علاقة مجردة تمت شكلنتها في عنصرين اثنين يحملان كل قضايا النحو ي التركيبية والدلالية وهما المسند والمسند إليه.

لقد تشكل عندنا من نحو الكتاب جهازا مفاهيميا بارزا ودقيقا . عمل على توجيه النحو مند القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا . والواضح أن هذا الجهاز كون لنا رؤية معجمية وظيفية متكاملة تنطلق من الواقع إلى المتصورات ثم تعود إليه وهي تفسر ما بينهما من فهم .

فأقسام الكلام التي أشار إليها سيبويه تترجم ما في الواقع من عاقل وغير عاقل (رجل ، وفرس، وحائط) وتذكر الأوعية الزمانية والمكانية المحيطة بالكلمات ، وتظهر جليا في الأفعال ـ ويأتي الحرف ليكمل المعنى الناقص أو يضيف معنى جديدا .

---

[1] - المنصف عاشور ،في نظرية العامل النحوي وبنية الجملة العربية . مجلة دراسات لسانية ، مجلد 1، 1995م، ص40

وأما الحركات الثمانية فحضورها كان لضبط الكلام وبيان مقصد المتكلم وتحديد السياق ،من خلال توجيه المتكلم للخطاب "فاللغة في نهاية المطاف ، هي أحد مفاعلات الوجود الإنساني،إذ هي طرف المعادلة النوعية لثبوت خصوصية الإنسان"[1] .

2- الوظيفة الدلالية :

تمثل الدلالة الجانب الخفي الذي لا يمكن إدراكه إلا من خلال تسييق الوحدات النحوية . فالنحو العربي انطلق في تقعيده من السماع والقياس ، وهكذا قانون النحو في اللغة وصار جزءا منها ، يراقب معانيها وينتقي ألفاظها، ويقيم تآلفا بينها قوامه المعنى .

إن الحديث عن الدلالة واضح في الرسالة ،لقد جعل منه سيبويه معيارا لتمييز صحيح الكلام من فاسده. وبين بطرق التمثيل ألوان الدلالات التي تصل إليها التراكيب ذات البنية المراقبة ، فالأمثلة التي ساقها عن الأفعال توضح ما نرمي إليه . يقول :" فأما بناء مامضى فذهب وسمع ومكُث وحُمد . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا : اذهب ،واقتل ، واضرب، ومخبرا : يقتل ويذهب ويضرب...والأحداث نحو:الضَرب، والحمد، والقتل"[2].

فالدلالة الزمنية واضحة تعكسها الصيغ المختلفة التي تروي أحداثا مختلفة أيضا .فعل للماضي، وافعل للأمر ، ويفعل للحاضر والمستقبل ، وكذا الفعل المصدر .

وخلف هذه الأحداث يقف المتكلم الذي يصف حدثا مضى ، أو حدثا يقع لحظة التكلم أو لم يقع بعد، أو يأمر بفعل شيء، وهو أقرب الأحداث لحضور المتكلم ، لأنه يشارك في صنع الحدث.

وبعد هذا فإننا نقول : لقد بلغ سيبويه الذروة في وضع الأطر الدلالية ، إذ بني الخطاب الصوابي اللغوي على مقياسين أساسيين هما:"مقياس التناسق الشكلي المتمثل ب(الاختيار) أو الانتقاء ، ومقياس التساوق الدلالي الكامن في التنسيق أو التركيب . وذلك لضمان السلامة المعجمية ولاستقامة النظام التركيبي والدلالي"[3].

وأما الاتجاه التداولي فيمكن حصره في العناصر الآتية:

---

[1] - عبد السلام المسدي ،التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ،ط2، 1986م،ص94.

[2] - الكتاب ، ج1، ص12.

[3] - لخوش جار الله حسين دزه يي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه ، منشورات منشورات دار دجلة الأردن ، ط 1 ، 2007م، ص19

1- المتكلم: وهو سيد الخطاب في النظرية النحوية العربية، إذ جعل منه سيبويه مراقبا وموجها نموذجيا "للمنظومة القولية وكيفية سيرورة النشاطات الدلالية فيها لكونه المنبع الذي ينطلق منه الخطاب والحافز الذي يثير كوامن المخاطب الفكرية ، بحيث يخلق ذروة خطابية متواصلة تحقق الغرض الإبلاغي "[1] . أشار طه عبد الرحمن إلى عدم اعتبار الكلام كلاما حقيقيا حتى تحصل من المتكلم إرادة توجيهه إلى غيره"[2]. وتبينا من خلال الرسالة أن المتكلم حلضر بقوة التركيب.

2- السامع: لا وجود لهذا الطرف بغياب المتكلم ، إنهما ثنائيان لا ينفصلان ، فهما يحملان الكلام ويتداولانه ، يصحح هذا ماتكلم به الأول ، ويرد عليه الثاني مستندا إلى أدلة وبراهين نحوية ذكرها سيبويه في باب التعليل ، حيث تحصل الفائدة أوتنعدم " واشتراط الفائدة في الكلام يكاد يوازي في التداوليات الحديثة قاعدة الإخبارية ... والتي تنص على أن المفترض في كل نشاط كلامي أن يكون هادفا وحاملا لفائدة إلى المخاطب"[3]. وخير مانسوقه هنا هو بابي الإضمار والحذف؛ إذ يبذل السامع جهدا لاستكمال المعنى الغائب.

قائمة المصادر والمراجع:

1-إدريس مقبول،الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،عالم الكتب الحديث عمان الأردن،ط1 ، 2007م.

2-ابن جني ، سر صناعة الإعراب ،تحقيق : حسن هنداوي ، دمشق ، 1985م.

3-دليلة مزوز ، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة ، دراسة تحليلية نقدية ، عالم الكتب الحديث ،الأردن ،ط1، 2011م.

التركيب المتعدي ، أنماطه، دلالاته، وتطبيقاته في نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه، دار نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر ، 2012م.

4-الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط5، 1995م.

5-الرضي الاسترابادي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،1979م.

6-الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان. ودار الفكر، دمشق، سوريا.

---

[1] - البحث الدلالي في كتاب سيبويه، ص19.

[2] - اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي ، المركز الثقافي العربي ،ط1 ،1998م،ص 214.

[3] - إدريس مقبول ، الأسس الابستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث ، عمان ، الأردن، ط1، 2007م ، ص335.

7-سيبويه،الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ط3، 1988م.
8-صالح الكشو ، خمسة دروس في فقه اللغة العربية ، مركز النشر الجامعي ،2000م.
9-طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط 1 ، 1998م.
10-عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي التحليلي، نماذج تحليلية جديدة ، دار توبقال للنشر والتوزيع،المغرب، ط2 ، 1999 م.
11-ابن عصفور، المقرب، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1984م.
12-لخوش جار الله حسين دزه يي، البحث الدلالي في كتاب سيبويه، منشورات دجلة ، المملكة الأردنية ، ط1، 2007م.
13-مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس ، دمشق ، ط1 ،1987م.
14-المجريطي القرطبي ، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان القاهرة ، ط1، 1984م.
15-المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 2004م.

<u>الدوريات:</u> 1-مجلة دراسات لسانية ، تونس المجلد 1، 1996م.
2-مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط، العدد 30، 2010م.